

المركز الجامعي أحمد بن يحيى الونشريسي
تيسمسيلت

المعيار

في الحقوق والعلوم السياسية
والاقتصادية

مجلة دورية محكمة

إصدارات المركز الجامعي تيسمسيلت

المجلد التاسع العدد 04 ديسمبر 2018

ISSN 2170-0931
EISSN 2602-6376

شارك في هذا العدد

- د. خالد روشو. أ. غانس محمد. د. شامي يسين. حادي إبراهيم.
أ. دهقاني أيوب. أ. هواري قادة. أ. إلياس ميسوم. د. رصاع موسى.
الباحثة. أسماء حداد. د. مبطوش الحاج / أ. شاكر سليمان. د. باية عبد القادر.
د. بن عيسى الأمين. د. شعشوع قويدر. د. أحمد بشارة موسى. د. ساعد محمد.
د. كروش نور الدين / د. أولاد ابراهيم ليلي / د. قجاتي عبد الحميد.
أ. د. دربوش محمد الطاهر / أ. زرقان سهام / د. يزيد تقرار. أ. غولام جمال الدين.
د. فيصل دلال. د. رابحي بو عبد الله. (ط. د) نبيل كنوش / د / مصطفى طويطي.
د. عماري علي / أ. خذري توفيق. أ. جميلة صادق / أ. د عبد القادر دربال

المعيار

المعيار في الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية
مجلة فصلية أكاديمية دولية محكمة مفهرسة



المركز الجامعي أحمد بن يحيى الوشحي قيسميلة - الجزائر -

شروط النشر وضوابطه

- المعيار مجلة علمية محكمة تنشر البحوث الأكاديمية والدراسات الفكرية والعلمية والأدبية التي لم يسبق نشرها من قبل.
- دورية تصدر مرتين في السنة عن المركز الجامعي بتيسمسيلت. الجزائر.
- تُقبل البحوث باللغات العربية والفرنسية والانجليزية.
- ضرورة وجود مختصر أو تمهيد للمقال سواء باللغة العربية أو الأجنبية.
- تخضع البحوث والدراسات المقدمة للمجلة للشروط الأكاديمية المتعارف عليها.
- تخضع البحوث للتحكيم من طرف اللجنة العلمية للمجلة.
- تُقدم البحوث والدراسات مكتوبة في ورقة على مقاس (21/29.7) بهامش 3 سنتيم عن يمين الصفحة و1.5 عن يسارها وهامش 2 سنتيم عن أعلى الصفحة وأسفلها.
- تتم الكتابة بخط (Traditional Arabic) حجم (16)، وفي الهامش بالخط نفسه حجم (14).
- تتم كتابة البحوث كاملة أو الفقرات والمصطلحات والكلمات باللغة الأجنبية داخل البحوث المكتوبة باللغة الفرنسية بخط (Times new roman) حجم (12)، وفي الهامش بالخط نفسه حجم (10).
- تكون الهوامش والإحالات في آخر الدراسة ولا يستعمل فيها التهميش الأوتوماتيكي.
- يُقدم البحث في قرص مضغوط ونسخة ورقية مطبوعة.
- لا يقل حجم البحث عن 10 صفحات ولا تتجاوز 15 صفحة.
- الأعمال المقدمة لا تُردّ إلى أصحابها سواء نشرت أم لم تنشر.
- المواد المنشورة تعبر عن آراء أصحابها، والمجلة غير مسئولة عن آراء وأحكام الكتاب. كما أن ترتيب البحوث يخضع لاعتبارات تقنية وفنية.

المدير المسئول عن النشر

أ. د. عيساني امحمد.

المعيار

المجلد التاسع العدد 04 ديسمبر 2018

مجلة علمية محكمة تصدر عن المركز الجامعي أحمد بن يحيى الونشريسي

تيسمسيلت - الجزائر

توجه جميع المراسلات باسم رئيس التحرير

عن طريق البوابة الإلكترونية www.asjp.cerist.dz

المركز الجامعي : أحمد بن يحيى الونشريسي تيسمسيلت . الجزائر.

الهاتف/الفاكس : 046573188

www.cuniv.tissemsilt.dz

البريد الإلكتروني:

EISSN 2602-6376

ISSN 2170-0931

رئيس المجلة: أ. د. : دحدوح عبد القادر مدير المركز الجامعي تيسمسيلت

المدير المسئول عن النشر : أ. د. عيساني امحمد.

رئيس الهيئة : د. دردار بشير.

رئيس التحرير: د. مرسي رشيد.

نائبا رئيس التحرير:

د. علاق عبد القادر، د. دراجي عيسى

هيئة التحرير:

أ. د. غربي محمد، د. بوراس محمد، أ. د. شريط عابد، د. محي الدين محمود عمر، د. روشو خالد، د. مرسي

مشري، د. العيداني إلياس

الهيئة العلمية:

من المركز الجامعي تيسمسيلت: أ. د. غربي محمد، د. بوراس محمد، د. علاق عبد القادر، د. روشو خالد،

د. لعروسي أحمد، د. مرسي مشري، د. قزران مصطفى، د. شعشوع قويدر، د. زرقين عبد القادر، د. محمودي قادة،

د. دراجي عيسى، د. محي الدين محمود عمر، د. العيداني إلياس، د. عيسى سماعيل، د. بوزكري الجيلالي،

د. ضويقي حمزة، د. كروش نور الدين، د. بوكريدي عبد القادر، د. عادل رضوان. من جامعة ابن خلدون تيارت:

أ. د. عليان بوزيان، أ. د. فتاك علي، أ. د. بو سماعة الشيخ، أ. د. بن داود إبراهيم، أ. د. شريط عابد

كلمة العدد

تواصل المجلة في هذا العدد السير في خطها الذي رسمته منذ بداية انطلاقها، رامية إلى تجميع البحوث والجهود العلمية الجادة والرصينة، وأن تكون منبراً لإبرازها والرقى بها. وفي هذه الكلمة نشير إلى عدد من المواضيع التي تم اعتمادها في هذا العدد والتي تمس بالواقع والراهن المعيش، نذكر منها موضوعاً عن الإدماج البيئي والتنمية المستدامة، وكذا موضوع الدولة الفاشلة في ليبيا والتهديدات الأمنية على الأمن الوطني الجزائري، وموضوع تغيرات درجات التنقيط الائتماني في ظل الأزمات النفطية، وهي عينة ذكرناها على سبيل التمثيل فقط في معرض إشارتنا إلى اهتمام المجلة بالبحوث التي تتناول القضايا الآتية في مختلف المجالات، وهي محاولة لمسايرة الواقع الراهن. هذا ويخطط القائمون على المجلة مستقبلاً من أجل أن تتخذ بعض أعدادها خطأ افتتاحياً موحداً يعتمد على إدراج ملفات بعينها، لها ثقلها وحتميتها في الطرح وما يتماشى مع الآنية والراهنية ومسايرة التحولات، وهذا سعيًا منهم لتحقيق هدف موضوعي يتسم بالوحدة والقصد في الرؤية والأهداف.

المدير المسؤول عن النشر

أ. د. عيساني محمد

فهرس المجلة

كلمة العدد	ص. ج
- الإدماج البيئي و التنمية المستدامة في ظل قانون 110/03.	
د. خالد روشو	ص 01
- الإصلاحات السياسية والدستورية في الجزائر وأثرها على أداء الحركة الجمعوية - دراسة نقدية تحليلية على ضوء المرجعيات الدستورية والقانونية-	
أ. غانس محمد	ص 12
الإطار القانوني لفكرة التبليغ الرسمي.	
د. شامي يسين	ص 30
- الدولة الفاشلة في ليبيا والتهديدات الأمنية على الأمن الوطني الجزائري.	
حادي إبراهيم	ص 52
- السياسة الفرانكوفونية للاحتلال الفرنسي في الجزائر وتأثيرها على اللغة والهوية الوطنية: دراسة	
أ. دهقاني أيوب	ص 64
- العدالة الانتقالية... الوجه الآخر للعدالة.	
أ. هواري قادة	ص 86
- العسكر والسلطة السياسية في إيران.	
أ. إلياس ميسوم	ص 100
- تفعيل المقاصد الشرعية في ترسيخ المرجعية الفقهية.	
د. رصاع موسى	ص 119
- روسيا و التداعيات الجيوسياسية لأزمة القرم في ظل التنافس الدولي على أوراسيا.	
الباحثة. أسماء حداد	ص 130
- شهادة الزور جريمة ضد العدالة دراسة مقارنة في القانون المصري والجزائري.	
د. مبطوش الحاج / أ. شاكّر سليمان	ص 141
- ضمانات مبدأ السيادة الوطنية في إطار المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان.	
د. باية عبد القادر	ص 157
- معوقات المحكمة الجنائية الدولية لمتابعة منتهكي قواعد القانون الدولي الإنساني.	
د. بن عيسى الأمين	ص 174

ص 188	- مكانة الحق في البيئة ضمن حقوق الإنسان. د. شعشوع قويدر
ص 210	- نماذج من مقاصد الوقف العلمي في الشريعة الإسلامية د. أحمد بشارة موسى
ص 227	- القطاع الفلاحي كآلية للتنمية المحلية بالجزائر - ولاية تيارت نموذجا - د. ساعد محمد
ص 244	- آليات تمويل التنمية الاقتصادية وفق ميكانزمات صيغ تمويل إسلامي - الصكوك الإسلامية نموذجا- د. كروش نور الدين/ د. أولاد ابراهيم ليلي/ د. قجاتي عبد الحميد
ص 264	- تغيرات درجات التنقيط الائتماني في ظل الأزمات النفطية - دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي- أ. د. دربوش محمد الطاهر/ أ. زرقان سهام/ د. يزيد تفرات
ص 279	- دور التخطيط الاستراتيجي في تفعيل تنافسية المؤسسة الخدماتية. شركة اتصالات الجزائر- موبيليس نموذجا- أ. غولام جمال الدين
ص 294	- دور التسويق بالعلاقات في تطوير الميزة التنافسية - دراسة حالة فندق صبري بعنابة- د. فيصل دلال
ص 306	- موضوع الورقة البحثية: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية (التجربة الجزائرية في بداية الألفية الثالثة أنموذجا). د. رابحي بو عبد الله
ص 327	- دور اليقظة الإستراتيجية في تحقيق وتعزيز الميزة التنافسية - دراسة ميدانية لعينة من موظفي الإدارة العليا والوسطي لمؤسسة كوندور condor . (ط. د) نبيل كنوش/ د/ مصطفى طويطي
ص 350	- مساهمة التدريب الالكتروني في تنمية الكفاءات. د. عماري علي/ أ. خذري توفيق
ص 360	- واقع حركية الاستثمارات الأجنبية المباشرة العمودية في ظل حدة المنافسة العالمية. أ. جميلة صادق/ أ.د عبد القادر دربال

العسكر والسلطة السياسية في إيران

(دراسة مقارنة بين مكانة الحرس الثوري والجيش النظامي في النظام السياسي)

L'arme et l'autorité politique en Iran

(Etude comparative du statut de la garde de la révolution et l'armée régulier au sein du système politique)

إلياس ميسوم، أستاذ مساعد قسم -أ-.

جامعة وهران 2 محمد بن احمد، الجزائر.

كلية الحقوق والعلوم السياسية.

ملخص:

لطالما اتسمت — عبر التاريخ البشري الطويل — العلاقة بين العسكر والسلطة السياسية بالترايط والتشابك نتيجة امتلاك القادة العسكريين القوة الصلبة التي تمكنهم من فرض منطقتهم وتصوراتهم، وإيران كحضارة عريقة وقديمة تملك هو الأخرى تاريخاً عسكرياً عريقاً، كما أنّها لن تخرج عن تلك القاعدة التي تحكم العلاقة بين العسكري والسلطة السياسية، إلى درجة أن جزءاً مهماً من تاريخها ما هو سوى تاريخ لقادة عسكريين كبار، بل أنّها ستزيد عليها نتيجة طبيعة نظامها السياسي وخصوصيته الثورية، ناهيك عن الازدواجية التي تميز مؤسستها العسكرية.

وفي هذه الورقة نسعى إلى بحث مكانة كل من فرعي القوات المسلحة الإيرانية (الحرس الثوري والجيش النظامي) ضمن بُنية نظام الجمهورية الإسلامية، وكذا تفسيرها اعتماداً على رصد أصول هذه القوات من حيث النشأة والتطور أي اللحظة التاريخية التي ولدت فيها وانعكاسها على طبيعة هذه القوات العسكرية.

الكلمات المفتاحية: إيران ؛ القوات المسلحة الإيرانية؛ حرس الثورة الإسلامية؛ الجيش النظامي؛ النظام السياسي الإيراني.

Résumé :

Dans la longue histoire de l'humanité, la relation entre l'armée et l'autorité politique a été toujours marquée par des divergences de vues et souvent semée d'embûches ce qui n'est toujours aisé de trouver un terrain d'entente, par conséquent le recours à la manière forte et généralement l'outil idéal pour permettre aux militaires de dissiper, toute dissension, et ramener leurs homologues à la raison dictant ainsi leurs injonctions et ordres en vue d'imposer leurs idées et leurs points de vue et leurs concepts.

L'Iran, en tant civilisation ancestrale et ancienne jouit également d'une histoire militaire honorable, ne déroge pas de cette règle qui régit cette relation entre l'armée et les autorités politiques au point qu'une portion importante de son histoire glorifie l'exploit de brillants

chefs militaires, ceci ne peut que s'accentuer indéniablement en raison de la nature de son régime politique et ses spécificités révolutionnaires de surcroît la duplicité qui caractérise son institution militaire .

Dans cet article, nous cherchons à examiner le statut de chacune des forces armées iraniennes (gardiens de la révolution et de l'armée régulière) dans l'interface du système de la république islamique, ainsi que son identification en s'appuyant sur les origines de ses forces, sa création et sa modernisation ainsi que les moments historiques (événements fondateurs) dans lesquels sont nées et ses répercussions sur la nature de ces forces armées.

Mots-clés : Iran ; Forces armées iraniennes ; les Gardiens de la Révolution ; l'armée régulière ; Système politique iranien.

مقدمة:

تعتبر العلاقة بين العسكر والسياسة ذات جذور تاريخية ضاربة في القدم، فمنذ قيام التجمع البشري والملكية الخاصة (la propriété privée) مازالت الحرب والغزوات هي من تحدد صاحب السلطة السياسية الأكبر، وبعد قيام الدول لطالما حظي القادة العسكريون الكبار بأهم المواقع السياسية والسلطة السياسية الأكبر، كما أن الكثير منهم شيدوا ممالك وإمارات وسلالاتهم الملكية الخاصة، وفي العصر الحديث كان للقادة العسكريين الدور الأكبر في قيام الدولة الوطنية سواءً في الغرب أو العالم الثالث، حيث شكل هؤلاء القادة صلب النخبة الحاكمة في بلادهم. وارتباطاً بما تقدم، كانت العلاقة بين العسكري والمدني السياسي فيها الكثير من التشابك والتعقيد. وحتى وقت ليس بالبعيد كان الفصل بين العسكري السياسي أمراً في غاية الصعوبة لاسيما في دول العالم الثالث. وقد استطاعت الدول الديمقراطية بمرور الزمن تجاوز إشكالية العلاقة المركبة بين العسكر والسلطة المدنية بجعل الجيش أكثر احترافية وخضوعاً للسلطة السياسية المدنية، في حيث بقيت دول العالم الثالث تعاني من هذا التداخل، حيث يعد تدخل الجيش في السياسة الداخلية هو المعيار والقاعدة الرئيسية. أمّا، عكس هذا الأمر أي السيادة المدنية على القوات المسلحة فهو الاستثناء الذي يتطلب الوقوف عنده¹.

وفي إيران وهي بلد ذو تاريخ وحضارة عريقة جداً، فإنّ للتاريخ العسكري حصّةً معتبرةً من مجد هذه الدولة سواءً في الحقبة قبل الإسلامية أو بعدها، ففي التاريخ القديم عرفت بلاد فارس كإحدى أكبر القوى العسكرية والحرية في العالم القديم، والتي سيطرة على جزء مهم منه، وقد ذكر عدد لا بأس بهم من الفلاسفة اليونان — لاسيما أرسطوطاليس — عند حديثهم عن الأنظمة السياسية غير الهيلينية الإمبراطورية الفارسية كنظام سياسي ذو نزعة عسكرية، كما كانت منافسة حادة بين الرومان والفرس خلدها القرآن الكريم في إحدى سورته. أمّا، في الحقبة الإسلامية فقد تمكن العديد من القادة العسكريين الفرس من إقامة إمارات خاصة بهم بعد ضعف السلطة المركزية على غرار البويهيين والسامانيين. وفي الفترات اللاحقة أيضاً لطالما لعبت القوات المسلحة دوراً مهماً في إيران منذ توحيدها في عهد السلالة الصفوية (1501-1722)، ثم في عهد القاجاريين (1781-1925)،

الذين استبدلوا الجيوش القبليّة بجيش أكثر حداثة. ويغزا قيام دولة إيران الحديثة بل حتى تسمية إيران (كانت تسمى بلاد فارس) إلى أحد القادة العسكريين الكبار الذي تمكن من إسقاط دولة القاجاريين. أين تمكن رضا شاه (بهلوي) من تأسيس أول جيش إيراني حديث ووطني، ناهيك أنّه على غرار ابنه اعتمد عليه بشكل كبير في تسيير شؤون البلد واحكامه قبضته عليها.

بيد أن الثورة الخمينية 1979 على الرغم أنّها كانت تهدف بالأساس إلى تغيير النظام السياسي وليس إسقاط الدولة إلا أنّها أحدثت تغييراً في بنية القوات المسلحة الإيرانية من خلال خلق قوة موازية للجيش النظامي، بحيث أصبحت القوات المسلحة الإيرانية في حالة غريبة في العالم تتألف من مجموعتين (02) متميزتين لكل واحدة منها طبيعتها وخصائصها، وظروفها الخاصة التي ولدت فيها وكذا رؤية مغايرة عن الأخرى، وهما: **الحرس الثوري الإيراني، والجيش النظامي**. وبين هاتين القوتين تجري المنافسة على التمكن داخل النظام والنفوذ.

وبعد هذه التوضيحات المختصرة، فإننا نحاول ضمن هذه الورقة معالجة علاقة المؤسسة العسكرية الإيرانية بفرعها بالنظام السياسي ومكانتها ضمن بُنيته من خلال الإجابة على التساؤل التالي: **ما موقع كل من الحرس الثوري والجيش النظامي في هيكلية النظام السياسي الإيراني ؟**

وبهدف الإجابة عن هذا التساؤل قسمنا بحثنا هذا إلى ثلاثة (03) محاور: الأول يتضمن لمحة عامة عن القوات المسلحة الإيرانية، أمّا، المحور الثاني فيتعلق بالحرس الثوري من حيث النشأة والبنية وكذا الدور السياسي. بينما جاء المحور الأخير للحديث عن الجيش النظامي. في حين تعتبر الخاتمة ملخصاً واستنتاجات عن البحث. أمّا، فيما يخص المناهج المستخدمة في هذه الدراسة، فقد اقتصرنا على أربعة (04) مناهج أساسية، ويتعلق الأمر بكل من: المنهج الوصفي، المنهج الاستقرائي، منهج دراسة الحالة، والمنهج المقارن. كما استعملنا الاقتراب القانوني والاقتراب النسقي، كما كانت الكتابات السوسيولوجية المرتبطة بالثورة وديناميكية الحركات الثورية مفيدة هي الأخرى في عملية التحليل.

المحور الأول: القوات المسلحة الإيرانية نظرة عامة

لقد قسم دستور إيران بعد الثورة — كما أشرنا سابقاً — القوات المسلحة إلى قسمين: الأول هو **الحرس الثوري**، والثاني: **الجيش النظامي**، ويتولى المرشد (الولي الفقيه) وهو أعلى منصب رسمي في إيران — بنص الدستور — القيادة العامة لهذه القوات، وإعلان الحرب والسلام والنفير العام، وكذا تنصيب وعزل وقبول رئيس أركان القيادة المشتركة، القائد العام لقوات حرس الثورة الإسلامية، القيادات العليا للقوات المسلحة. ما يعني أنّه الحاكم الرئيسي في القوات المسلحة رغم أنّها تابعة بشكل مباشر لوزارة الدفاع.

وبما أن إيران تعد أكبر دولة من الناحية الديمغرافية في الخليج العربي - الفارسي حوالي 80 مليون نسمة، فليس من المستغرب أن تمتلك الجمهورية الإسلامية أكبر القوات العسكرية في الخليج نظرًا لهذه الميزة الديموغرافية، حيث أن مجموع القوات العسكرية الإيرانية أكبر من جميع جيوش الخليج العربي - الفارسي مجتمعة، رغم أنها فقدت الكثير من إمكانياتها العسكرية أثر الحرب العراقية - الإيرانية (1980-1988)، أين وصلت الخسائر إلى ما بين 40-50 بالمائة. مع ذلك بقي الجيش الإيراني لحد الساعة يشكل أكبر جيش في المنطقة لاسيما بعد تدمير الجيش العراقي، إذ يقدر بحوالي 545,000 ما بين ناشط واحتياطي (220,000 احتياطي و 350,000 ناشط) دون احتساب الحرس الثوري²، حيث يحتل المركز الثامن (08) عالميًا من حيث العدد. بيد أن ميزانية إيران العسكرية متواضعة للغاية مقارنة مع جيرانها لاسيما السعودية أو حتى الإمارات. حيث أثر الحصار الغربي على إيران على قدراتها المالية بسبب عدم قدرتها على بيع نفطها بأرباحية. ما يعني أن القدرات القتالية الإجمالية لمؤسستها العسكرية تبقى محدودة رغم كل الدعاية المحاكاة حولها. ويعد هذا النوع من العجز راجعًا إلى حد كبير إلى عدم قدرة إيران على الوصول إلى التكنولوجيا العسكرية الغربية المتطورة والقيود الاقتصادية التي منعتها من أن تخصص ميزانية كبيرة لتحديث القوات المسلحة.

ورغم هذا الضعف على مستوى القوة التقليدية غير أن إيران استطاعت تطوير استراتيجية قتالية تقوم بشكل أساسي على الحرب غير النظامية من خلال استعمال الوكلاء الخارجين وتدريبهم، وتطور منظومتها الصاروخية، كما أعلنت أنها لديها برنامج للأسلحة البيولوجية. في حين أنها خطت خطوات كبيرة نحو اكتساب التكنولوجيا النووية (الردع النووي). وتساعدها هذه القدرات المكتسبة في التعويض بشكل جيد عن القدرات المحدودة لقواتها التقليدية من خلال زيادة عملية الردع لأي هجوم خارجي ضد قواتها غير المنتظمة وغير المتماثلة³. وحسب دراسة أجرتها صحيفة ديلي اكسبرس (Daily Express) البريطانية عن قدرات إيران العسكرية، فإن جيشها النظامي يضم حوالي 250 ألف جندي وضابط، ويمكنها أن تستدعي 14 مليون شخص آخرين للخدمة العسكرية. بينما تملك القوات الجوية الإيرانية 477 طائرة معظمها طائرات النقل. أما عدد الدبابات لديها فيقدر بـ: 1161 دبابة، كما يملك الجيش الإيراني 1315 آلية عسكرية. أما في مجال المدفعية فيملك الإيرانيون 1474 راجمة صواريخ وحوالي 2500 آلية مدفعية، ويضم أسطولهم البحري 398 سفينة. فيما يمكن أن تبلغ النفقات العسكرية الإيرانية 4.7 مليار⁴. أما في مجال الحروب الإلكترونية والسيبرانية (cyberattacks) فيملك الإيرانيون ثاني أهم جيش إلكتروني في الشرق الأوسط⁵.

المحور الثاني: حرس الثورة الإسلامية (GRI)

يعتبر حرس الثورة الإسلامية (سپاه پاسداران انقلاب اسلامي)، المعروف أيضًا باسم حرس الباسداران والذي يعني جيش الأوصياء أحد أركان القوة العسكرية للجمهورية الإسلامية الإيرانية وفاعلاً أساسياً ومهماً في السياسة الإيرانية الداخلية والخارجية، تأسست قوات حرس الثورة الإسلامية عقب الثورة الخمينية مباشرةً. وتحديدًا في 5 مايو 1979، بمرسوم صادر عن آية الله الخميني، ويعتبر المرشد القائد الفعلي لها حسب نص الدستور، كما يملك حق تعيين وعزل قادة الحرس وجنرالاته على الأقل نظريًا. ومنذ تأسيسه ومازال الحرس الثوري يشكل حالة نادرة في العالم للقوات الثورية، حيث استطاع الاستمرار في النشاط كقوة ثورية وعقائدية دون فقدان بريقه الإيديولوجي. إضافة إلى هذا يلعب أدورًا كثيرة ومميّزة في ظل النظام الإسلامي جعلته يحظى في نهاية المطاف بمكانة خاصة داخل بُنية نظام المِلّالي وضمن عملية صُنْع القرار السياسي؛ عواملٌ كثيرة يمكن أن نرجع إليها هذا النجاح رغم كثرة المعارضين للحرس لعل أهمها حماسه الثوري الذي تمكن من الحفاظ عليه وولاء المطلق لخط الإمام.

كما أن دوره البطولي إبان الحرب مع العراق وتضحياته التي كانت تُشبه من طرف القادة الدينيين آنذاك بتضحيات الحسين بن علي في موقعة كربلاء زادت من شعبيته لدى العامة والرأي العام الداخلي، بيد أن الحرس الثوري لم يكتف بهذه الشهرة، فقد طور من نفسه بما يتناسب مع منطق الدولة ومؤسساتها، فحافظ على علاقته بالمرشد، وقذف برجاله المخلصين في مختلف مؤسسات النظام وتغلغل فيه بشكل منقطع النظير. تحول وتكيف جعل من الحرس الثوري مؤسسة ضخمة جدًا بإمكانيات وميزانية كبيرة تشتغل في عدة مجالات عسكرية، أمنية، اقتصادية، إعلامية، وحتى دّينية واجتماعية، حتّى قيل إنّه أصبح دولة داخل دولة.

والحقيقة، أن الحرس ما كان ليكون على هذا الحال لولا بعض الظروف الخاصة التي أحاطه به لعل أهمها تركية الخميني له، والأهم من هذا كونه كان بمثابة البديل الوحيد للجيش النظامي (الإمبراطوري)، فتاريخ الجيش النظامي وموقفه من الثورة الإسلامية جعل الثقة فيه مغامرة كبيرة. حيث كان للجيش النظامي في عهد الشاه دورٌ كبير في القمع والسيطرة التي كان مفروضة على الشعب ما جعله يكتسب سمعةً سيئةً عند العامة، وفي خضم الثورة الخمينية بقي الجيش موالياً للعائلة المالكة ولم يتحرك على الإطلاق ضد الشاه⁶. شكل هذا بعد نجاح الثورة من الارتياح والخوف من قيام الجيش بالانقلاب عليها، خاصةً أن تجربة حكومة محمد مصدق مازالت في الأذهان، فقرر الخميني تأسيس الحرس الثوري كقوة عسكرية موازية للجيش الرسمي من أجل الحفاظ على الثورة ومقدراتها وكذا محاولة تصديرها.

ولقد جرى تجميع عناصر هذا الجهاز في بداية الأمر بطريقة عشوائية على هيئة مليشيا شعبية ضعيفة التدريب والتنظيم وغير متجانسة المرة تضم حوالي 4000 عضو، إذ يعد الحرس الثوري في الأصل قوات شبه عسكرية لكنّه فيما بعد نجح في تطوير نفسه لاسيما سنوات الحرب ضد العراق، ليصبح جهازاً عسكرياً منظماً يظهر الالتزام بالشرعية الإسلامية، إضافة لكونه وسيلة رئيسية لتصدير الثورة الإسلامية⁷. وقد أشار الدستور الإيراني في المادة (105) إلى قوات الحرس بوصفها بالجيش العقائدي الذي يسعى للحفاظ على الثورة ومنجزاتها والسعي الدائم لتحقيق أهدافها الإلهية ونشر حاكمية الله في العالم طبقاً لقوانين الجمهورية الإسلامية الإيرانية، كما منحت المادة (150) صفة الديمومة لهذه القوات. وإضافة إلى هذه المهام المنصوص عليها دستورياً، يحدد قانون الحرس الثوري بعض المهام الأخرى له على الصعيدين الداخلي والخارجي، منها⁸:

1. حماية الثورة وأمنها وقمع كل القوى المناوئة للثورة؛
2. دعم حركات التحرير في العالم وضرب الانفصاليين؛
3. حراسة الثورة وقادتها وأهدافها من العدو الأمريكي والصهيوني وعملائهم في العالم؛
4. الحفاظ على الحدود من نقل الأسلحة والجواسيس والعلماء؛
5. إقامة الدوريات في الطرق والمدن لتأمين الأمن والحفاظ على الأموال والأرواح.

بينما يشير القائد السابق للحرس الثوري **يحيى رحيم صفوي** بأنّه ليس هناك من حدود جغرافية لمهام الحرس الثوري، فهي على غرار الثورة الإسلامية وفلسفتها تتميّز بأمية وطابع عالمي يسعى لنصرة كل مستضعفي الأرض ومناهضة المستكبرين، ما يعني أن حدود الثورة الإسلامية هي حدودها، وعلى هذا، يملك الحرس شبكة واسعة من العلاقات في كل دول العالم الإسلامي، وتركيزاً في كل من لبنان والعراق ودول الخليج⁹. والواقع، أننا لا نعلم بالتحديد عدد العناصر التابع للحرس الثوري حيث ليس هناك أرقام رسمية حول هذا الأمر بسبب ما يتضمنه المجال الأمني والعسكري من سرية والعزلة التي كانت فيها إيران، غير أن بعض الأرقام غير الرسمية تذهب إلى حوالي 125 ألف عنصر. أمّا تقديرات المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية (IISS) في لندن فتشير إلى 350 ألف عنصر، في حين يرى معهد الدراسات الاستراتيجية والدولية (CISI) في واشنطن أن عدد أفرادها لا يتجاوز 120 ألفاً¹⁰. كما يسيطر الحرس على حوالي 200 ألف من المتطوعين الشباب والكبار ينظمون في قوة دعم تعرف باسم **باسيج المستضعفين** (قوات تعبئة المستضعفين)¹¹. ويتكون الحرس الثوري الإيراني من خمسة (05) فيالق أو وحدات رئيسية، وهي: القوات البرية، القوات البحرية، القوات الجوية، قوات التعبئة الشعبية (الباسيج) وفيلق القدس (قوات خاصة)، يرأسها مجتمعة حالياً اللواء محمد علي جعفري¹²، كما أنّه يختص في حالة غريبة في العالم بحق التجنيد الإجباري.

إنّ تمكن مؤسسة الحرس بمرور الوقت بالقيام بعملية تطوير هيكلية وتنظيمية مركبة ومعقدة بدون التضحية بشخصيته الثورية والحماس والاندفاع الثوريين لديه يعد في حد ذاته أكبر نجاح حققه، كما يمكن اعتباره مؤشراً من مؤشرات القوة لديه، إلّا أن المؤشر الأهم لقوة الحرس ونضجه في مجال التنظيم ذلك التطور المتزايد في الأسلحة التي يُزعم أنه يقوم بصنعها محلياً¹³، حيث استطاع الحرس تطوير الصناعات العسكرية الخاصة به بشكل ملحوظ، رغم حالة الحصار المفروضة على إيران، حتّى باتت بعض الأطراف الدولية متخوفة من امتلاكه القدرات النووية، خصوصاً أنّه كان ضمن البرنامج النووي الإيراني ومسؤولاً عن حماية المنشآت النووية.

ويملك الحرس الثوري مِيزتان ينفرد بها عن باقي المؤسسات العسكرية في العالم ومن ضمنها الجيش النظامي الإيراني، **الأولى**: كونه يشكل قوة سياسية، فالقوات النظامية ذات عقيدة كلاسيكية أي ليس لها توجه سياسي محدد الأمر الذي يجعلها تدين بالولاء لأيّ نظام كان نظراً لتوجهها الوطني الذي اكتسبته خلال عهد العائلة البهلوية. ولا شك أنّ هذه الطبيعة غير المسييسة أعطتها إلى حد ما قدرة على البقاء رغم إضعاف نظام الخميني لها ووضعها تحت الرقابة السياسية الشديدة. وفي المقابل، يرى الحرس الثوري أن دوره السياسي ليس فقط أمراً مسموحاً به بل هو جزء من رسالته في الدفاع عن الثورة الإسلامية التي ينص عليها الدستور. **أما الميزة الثانية**: كون مؤسسة الحرس تتمتع باستقلالية مميزة نابعة من عدم تسلط أيّة عائلة أو قبيلة أو جماعة إقليمية أو عرقية عليه، ما يسمح لها كمؤسسة بتطوير نهجها ومقدرتها على اتخاذ القرارات المتماشية مع مصالحها بدلاً من مصالح الجماعة التي تسيطر عليها عادةً. فتتحرك الحرس ككتلة منسجمة ومتجانسة يزيد من تأثيره ودوره في عملية صنع القرارات داخل النظام¹⁴. وفضلاً عن ما سبق، يعتبر الحرس الثوري الإيراني منظمة معقدة جداً لها علاقات وروابط مع مختلف الطبقات والفئات والجماعات في الداخل كما في الخارج.

إنّ اعتبار الحرس الثوري نفسه الجسد الفعلي للإيديولوجية الثورية وحميها بنص الدستور وتزكية من الخميني، لاسيما بعد الفراغ الذي أحدثه حل الجهاز السياسي والحزبي الذي كان يتولى هذه الوظيفة (الحزب الجمهوري الإسلامي)، فسح له المجال واسعاً لاحتكار الشرعية الثورية، وعليه، فالمشاركة في السياسة في هذه الحالة أمرٌ ضروري وحتمي يدخل ضمن مهامه، ما جعله بحكم الواقع يدخل في الكثير من الصراعات والمصادمات المباشرة وغير المباشرة مع السياسيين من داخل وخارج النظام، وهذا بغض النظر عن توجهه أو التيار السياسي لهم إذ لا يعتبر الانتماء إلى التيار المتشدد مثلاً عائلاً لتوجيه انتقادات أو عرقلة عمل الحكومة. ويظهر هذا الأمر بشكل جلي لو عدنا بالتاريخ قليلاً، فمنذ انتصار الثورة والحرس يلعب دوراً معقداً في الصراعات السياسية كان أولها مع مهدي بازرگان أول رئيس حكومة (1979-1980) والمعارض لإنشاء هذه القوة المسلحة أو على الأقل دمجها

تحت راية الشرطة أو الجيش النظامي، والذي أجبر على الاستقالة بعد أزمة الرهائن الأمريكيين (04 نوفمبر 1979 - 20 يناير 1981).

حيث ذهب بعض المحللين أن قادة الحرس والملاّلي المحافظين المسيطرين على المجلس الثوري والمعارضين لسياسة بازركان لعبوا دورًا فيها بغرض إسقاط الحكومة والمجيء بالأصولي محمد علي رجائي. لكنّ صراع الحرس مع أول رئيس للجمهورية أبو الحسن بني صدر (1980-1981) إلى غاية غزله يعتبر الأخطر في تاريخ الحرس وأكبر لطمة يتلقها الحرس كما يصفه أحد القادة السابقين للحرس (جواد منصوري)، فبعد التخلص من بني صدر بتحالف مع الملاّلي بدأت وحدات الحرس الثوري حياة جديدة، اكتسبوا فيها قوة ونفوذ أكثر فقد لاحت لهم الفرصة حينذاك لشن معركة مفتوحة ضد المجموعات اليسارية الماركسية والشيوعية للقضاء عليها، وفي جبهات القتال (الحرب مع العراق) جرى تزويدهم بالأسلحة والمعدات بعدما كان يرفض بني صدر تزويدهم بالأسلحة الثقيلة، حيث كان يتقلد منصب القائد العام للقوات المسلحة بتفويض من الخميني شخصيًا، إضافة إلى كونه رئيسًا للجمهورية، وفي نفس الوقت تحسنت علاقات الحرس مع الجيش النظامي، كما أنّه استطاع إثبات قدرته في الدفاع عن البلاد والنظام الإسلامي¹⁵.

التحدي الثاني الذي واجه الحرس بعد بني صدر كان هذه المرة مع رجل دين وسياسي من نوع خاص، هاشمي أكبر رفسنجاني — رئيس مجلس الشورى الإسلامي في تلك الفترة — المحافظ البراغماتي عندما تولى نيابة عن الخميني مهام القائد العام للقوات المسلحة، أين حاول دمج الحرس مع الجيش النظامي من خلال دمج قيادة الأركان لكل القوتين في مقر واحد، ثم محاولته إضعاف الرجل القوي في الحرس محسن رضائي سياسيًا من خلال تحميله نتائج الهزائم أمام العراق. غير أن محاولة التطويع هذه لم تنجح في إضعاف أو النسي به عن السياسة بل كاد رفسنجاني أن يدفع حياته ثمّن هذا الأمر سنة 1988، بعد محاولة اغتياله من بعض عناصر الحرس¹⁶.

وبعد وصول آية الله علي خامنئي كمرشد جديد للجمهورية (1989-) أعطى هذا الأخير بعدًا جديدًا للحرس الثوري الإيراني لا يقتصر على الداخل فقط، وهذا من خلال إنشاء فيلق القدس (سپاه قدس)، وهو عبارة قوات للنخبة، وظيفتها الأساسية تصدير الثورة وخدمت مصالح النظام خارج الحدود الإيرانية، حيث يعد المسؤول رقم واحد عن عمليات الحرس في الخارج، وكذا التنسيق مع حلفاء إيران على غرار حزب الله اللبناني وحماس والحوثيين. وتذهب بعض الأرقام إلى أن عدد عناصر فيلق القدس ما بين 5000 و15.000 عنصر¹⁷.

والحقيقة، أن قوات الحرس الثوري مكلفة بشكل رئيسي بالحفاظ على إسلامية النظام وجمهوريته ومثل ومبادئ الثورة الإسلامية. ومن أجل هذا الغرض نجد الحرس الثوري يجمع بين الأدوار العسكرية التقليدية وغير التقليدية، ناهيك عن التركيز على أعداء الثورة في الداخل والخارج. كما يعتبر الأداة الأساسية لنشر إيديولوجية

الثورة الإسلامية في جميع أنحاء العالم. وهو مخلص بشدة لُنُخبة رجال الدِّين الإيرانيين المتشددين لاسيما المرشد. كما يعد الرابط الرئيسي لإيران مع وكلائها في الخارج والذين يستخدمهم النظام لتعزيز نفوذه العالمي. ولإنجاز مهامه على أكمل وجه لم يكتفي الحرس بالجمع بين يديه القوة العسكرية الصلبة والدور السياسي الاستراتيجي حتّى بدأ يفكر في اقتحام المجال الاقتصادي، فقد لاحظ الكثيرون أن دور الحرس — الجناح الأكثر ولاءً للقيادة الدِّينية ضمن القوات المسلحة — في المجال الاقتصادي ما فتئ يتزايد يومًا بعد يوم. ففي فترة حكم الرئيس الأسبق أحمددي نجاد مثلاً، والذي قيل إنّه كان قائداً في الحرس الثوري خلال الحرب الإيرانية-العراقية توسع مجال نفوذ هذه المؤسسة بشكل كبير. ويبدو أنّ الدافع من وراء توسيع الدور الاقتصادي للحرس يكمن في توفير المكافآت والهبات للمسؤولين رفيعي المستوى وتأمين دخل أكثر لمساندة الميزانية المخصصة له من قبل الحكومة¹⁸. كما قيل إنّ الرئيس نجاد أراد تحرير الصناعات الاستراتيجية من النفوذ الأجنبي لاسيما قطاع الطاقة حتّى يتسنى للمؤسسات المرتبطة بالحرس الحصول على عقود في هذا المجال، على غرار تلك التي حصل عليها في مجال التنقيب على الغاز في أكبر حقل للغاز في العالم غاز الشمال (North Dome).

كما أقام الحرس شركات خاصة بالمشروعات الحكومية من خلال استعمال النفوذ السياسي القوي له للحصول على المشاريع والعروض الأعمال التجارية¹⁹. حيث قدرت الشركات التابع له بأكثر من 100 شركة عملاقة (منها: تعاونية، مقاولات، تجارية، صناعية،...) تعمل في كافة المجالات القانونية وغير القانونية، أهمها على الإطلاق: شركة خاتم الأنبياء، المتخصص في المقاولات، المؤسسة التعاونية للحرس الثوري، ومؤسسة كوثران²⁰. كما يدير الحرس قرابة (70) رصيفاً بحرياً غير خاضع لسلطة الجمارك ولا تدخل وارداتهم في ميزانية الدولة. كما أفحم الحرس قوات التعبئة "الباسيج" التابعة له إلى السوق عن طريق بيع التجزئة، وافتتح الحرس والباسيج أكثر من 300 جمعية استهلاكية تعاونية²¹.

والواقع، أن إمبراطورية رجال أعمال الحرس الثوري الإيراني مازالت في توسع من خلال الهيمنة والسيطرة على الاقتصاد، حتّى أن بعض التقارير تذهب أن قوات الحرس الثوري الإسلامي تشكل ثلث الاقتصاد الإيراني، ويعزى نجاح الحرس في تكوين شبكة الأعمال القوية المرتبطة به بدرجة أولى إلى الحصار والعقوبات الدولية التي كانت مفروضة على إيران، والتي كان الغرض منها إجبار طهران على التخلي برنامجها النووي.

كما أدرك الحرس أن القوة العسكرية والاقتصادية لا تكتمل ما لم تكن ورائها إعلام خاص وقوي يحميها ويدعم توجهاتها، وبذلك سعى إلى امتلاك والسيطرة على وسائل الإعلام، خصوصاً الجماهيرية منها (تلفزيون، إذاعة، صحافة مكتوبة)، إضافة إلى المواقع الإلكترونية على الأنترنت، حيث يملك الحرس ترسانة إعلامية هامة في

إيران تبث بمختلف اللغات، إذ يقدر عدد الفضائيات التابعة له بـ 36 فضائية ناطقة باللغة العربية فقط²². وتعد صحيفة **جوان** اليومية اللسان الرئيسي للحرس.

كما يتبع جيش الفضاء الافتراضي الإيراني (Iranian Cyber Army) للحرس الثوري، والذي يعد أحد أحسن الجيوش الإلكترونية في العالم. ففي العام 2013، ذكر الجنرال الإيراني في الحرس الثوري الإسلامي **محمد حسين سبهر** أن إيران لديها رابع (04) أكبر قوة إلكترونية بين الجيوش السيبرانية في العالم، مؤكداً أن قوة الحرس الثوري تعتبر التحدي الرئيسي للولايات المتحدة وإسرائيل في المنطقة²³. كما اقترح الحرس المجال الديني (التيار الديني - العسكري) من خلال تأسيس مدراسه الدينية الخاصة والتي تتولى تعليم وتدريب عناصره حتى يصيروا في المستقبل ملألي كبار، ما يفتح الباب أمامهم لتولي مسؤوليات كبرى في النظام الإسلامي، ناهيك عن الحفاظ على العقيدة الإيديولوجية عند أفرادها، ولعل أشهر مدرسة أنشأها الحرس في هذا المجال حتى الآن هي مدرسة الشهيد فضل الله محلاتي، هذا الأخير كان يشغل منصب ممثل المرشد الأعلى في الحرس الثوري.

أما، قادة الحرس فما يميّزهم هو استمرارهم في مناصبهم لفترات زمنية محترمة، لعل أطولها كانت مع **محسن رضائي**، حيث لم يعرف الحرس منذ تأسيسه إلى غاية اليوم سوى أربعة (04) قادة، وهم: **مصطفى تشمران** (1979 - 1981)، **محسن رضائي** (1981 - 1997)، **يحيى رحيم صفوي** (1997 - 2007)، **محمد علي جعفري** (2007 -)، كما أن الكثير من قادة الحرس يتقاعدون في سن مبكرة نسبياً — حوالي 50 عاماً — ثم ينضمّون إلى نُخبة إيران السياسية والاقتصادية، على غرار: **محسن رضائي**، **علي شمخاني**... وغيرهم، ففي المجال الاقتصادي مثلاً يسيطر عددٌ مهمٌ من القادة السابقين للحرس على صناعات حساسة وثقيلة. نفس الحالة تتكرر في المجال السياسي. فمن بين 152 عضواً جديداً في البرلمان الذي تم انتخابه 2004 مثلاً، فإن 91 هم أعضاء سابقين في الحرس، كما تمكن **محسن رضائي** أن يكون أميناً عاماً لجمع تشخيص مصلحة النظام لفترة زادت عن العقدين (1997-حتى الآن). كما أن 34 ضابطاً سابقاً في الحرس احتل مناصب رفيعة في حكومة نجاد، و13 من أصل 18 من وزراء حكومة نجاد أعضاء سابقين في الحرس الثوري الإسلامي²⁴. إضافة، أُنهم يشاركون باستمرار في الانتخابات الرئاسية، ففي، الانتخابات الرئاسية 2005 مثلاً كان هناك ثلاثة (03) مرشحين من الحرس الثوري²⁵، وفي الانتخابات الرئاسية 2009 و2013 ترشح **محسن رضائي**. وبهذا، تكونت شبه قاعدة تقول إنّ السبيل الرئيسي الذي يستطيع من خلالها شباب طموح من الموالين لـ **خامنهئي** دخول الساحة السياسية والترقي إلى أعلى المناصب هو عبر أجهزة المخابرات والحرس الثوري²⁶.

إنّ مؤسسة الحرس الثوري تملك حالياً الكثير من النفوذ الداخلي والخارجي، فهي ثالث أكبر مؤسسة بعد الشركة الإيرانية الوطنية للنفط وأوقاف الإمام الرضا في مدينة مشهد²⁷، كما يعد الحرس الثوري من أكثر مراكز

السلطة المستقلة في إيران. وإلى جانب كونه الحارس الوافي للنظام الإسلامي، فإنّ الحرس الثوري الإسلامي كمنظمة سياسية وعسكرية يدير مجموعة من النشاطات الاقتصادية والتجارية ويمارس نفوذًا كبيرًا من خلال أعضائه السابقين في فروع السلطة الثلاثة وخارجها حيث نجح في تنويع مهماته وزيادة ثقله في المجتمع والاقتصاد والسياسة داخل وخارج إيران.

كما أنّ تاريخ هذه المؤسسة يوضح بجلاء كيف لعبت — وما زالت تلعب — دورًا سياسيًا وأمنيًا واقتصاديًا إلى جانب دورها العسكري، حيث شارك الحرس في أهم الأحداث والقضايا الحساسة الداخلية والخارجية منها، التي تمس إيران، مثل: الانقلابات، انتفاضة الأقليات، الحرب العراقية-الإيرانية، الحرب الأهلية اللبنانية، حرب البوسنة والهرسك، وملف إيران النووي، الثورة الخضراء، التدخل في سورية، معركة الموصل 2014، إضافة إلى العمليات العسكرية ضد تنظيم الدولة الإسلامية (داعش).

كما استطاع نتيجة لقوته ونفوذه أن يتدخل في شؤون الجيش النظامي بتعيين أحد رجاله علي شمخاني قائدًا عامًا لقوات البحرية النظامي، ثم وزيرًا للدفاع، ثم أمينًا عامًا للمجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني. حتّى أن الباحث راي تقيّة (Ray Takeyh) أصبح يرى أن الحرس الثوري في الوقت الراهن لم يعد أداء لفرض قرارات النظام فحسب بل يشارك في الكثير من القضايا الحساسة داخل الدولة، خصوصًا ذات الطابع الأمني²⁸. أمّا، كينيث كاتزمان (Kenneth Katzman)، وهو أوائل الباحثين الذي كتبوا عن الحرس الثوري، فيعتقد أن الحرس بحكم بنيته لم يكن أداة في يد أية جهة، مع أن السياسيين بمختلف توجهاتهم حولوا السيطرة عليه أو تدجينه لكنّ بدون جدوى. وحتّى المّلاّلي وإن جمعهم مع الحرس تحالفات وأفكار مشتركة غير أنّهم فشلوا أيضًا في السيطرة عليه، يظهر هذا الفشل جليًا من خلال استحداث منصب رسمي يُسمى المشرف على الحرس ثمّ خُفضت رتبته بعد عام 1982 ليصبح ممثل المرشد لدى الحرس.

بينما يرى رأي مخالف أن خامنئي نجح إلى حد بعيد في السيطرة على الحرس، فمنذ توليه السلطة استطاع أن يحول الحرس الثوري من مجرد قوة عسكرية إلى مجمع ديني وسياسي واقتصادي وثقافي يسيطر على وسائل الإعلام والنظام التعليمي في البلاد لكنّه في نفس الوقت قام بتحجيمه من خلال تطهيره من زعمائه التاريخيين أو الحرس القديم فيه وتعيين ممثليه الشخصيين في جميع صفوف الحرس، إضافة إلى تعيين نواب القادة بنفسه والذين هم مسؤولون بشكل مباشر أمامه. ما جعل أيّ قائد في الحرس لا يجرؤ على معارضة سلطة المرشد الأعلى رغم قوة الحرس كمؤسسة²⁹.

ويعتمد الحرس بحكم موقعهم القوي داخل النظام على سياسة حافة الهاوية (Brinkmanship) من أجل الضغط على خصومهم، حيث تتيح له هذه السياسة الحفاظ على صورته الذاتية ومن تمّ شرعيته الثورية، أين

أكدت عدة شخصيات مما يطلق عليهم تسمية الفصيل الوطني بقيادة رفسنجاني وخاتمي أن الحرس الثوري شكل العقبة الرئيسية أمام تغيير سلوك إيران الراديكالي لاسيما تجاه الولايات المتحدة وحلفائها. وتؤكد التجربة السياسية الإيرانية تصادم الحرس المستمر مع رؤساء الجمهورية، فقد شهدت علاقة الحرس مع أحمدني بنجاد الكثير من التوتر في عهده الثانية رغم كونه كان محسوبًا على جناح الحرس، في حين تم نشر في فترة ليست بالبعيدة قائمة برواتب مرتفعة (خيالية) يتقاضها قادة الحرس في الصحف الإيرانية تمت قرأته على أنه محاولة من الرئيس حسن روحاني للتقليل من نفوذهم وإثارة السخط عليهم في ظل الوضع الاقتصادي الهش الذي تعرف البلد. حيث ووصف إياهم بـ: "دولة تحمل السلاح داخل الدولة"³⁰.

إنّ قدرة الحرس على ممارسة النفوذ على السياسات الخارجية والمحلية والأمنية أصبحت لا شك فيها في الوقت الحالي، فالحرس لم يعد يعمل في الظل أو وراء الستار كما كان في الماضي، حتّى أن بعض المصادر أصبحت تشير أن المرشد خامنئي عندما يتعلق الأمر بالمسائل السياسية في الشرق الأوسط، فإنّه أكثر إصغاءً لجعفري وسليمان أكثر من روحاني أو ظريف.

المحور الثالث: جيش الجمهورية الإسلامية الإيرانية (Artesh)

على عكس الحرس الثوري لا يحظى الجيش النظامي الذي يسمى رسميًا جيش الجمهورية الإسلامية الإيرانية (ارتش جمهوری اسلامی ایران) بأيّ اهتمام سواءً على مستوى وسائل الإعلام أو من طرف الباحثين المتخصصين، كما أن دوره ضمن النظام السياسي منعدم تقريبًا داخليًا وخارجيًا، هذا الخلل في الأهمية مقارنة بالحرس لا يزال قائمًا رغم مرور عدة عقود على الثورة الإسلامية وتبدد أسباب الريبة والخوف من الجيش. والحقيقة، لا يمكن تفسير هذا الخلل سوى بالعودة إلى تاريخ وبنية كل من الجيش والحرس لاسيما أن الجيش النظامي يتفوق على الحرس الثوري من حيث التركيبة العددية بحوالي ثلاثة أضعاف (350.000 للجيش النظامي مقابل 125.000 للحرس)، ومن حيث العتاد الحربي³¹.

تأسس الجيش الإيراني الحديث في منتصف العشرينات من القرن العشرين بعد نهاية الحرب العالمية الأولى على يد رضا شاه المعجب بتجربة كمال أتاتورك في التحديث وإنشاء جيش تركي قوي وحديث، وقد كان لدى رضا شاه بهلوي رؤية لجعل إيران قوة إقليمية كبرى. ولهذا، بادر بأرسل آلاف الضباط إلى أكاديميات عسكرية أجنبية واستأجر ضباط غربيين لتدريب القوات المسلحة الإيرانية الصغيرة والمتنامية آنذاك. وقد نجح رضا خان في تطوير الجيش الإيراني بشكل جيّد، حيث أصبح الجيش أكثر احترافية وغير خاضع للنفوذ الخارجي. بيد أن عيبه الأساسي أنّه كان أداة الشاه في قمع الجماهير.

وبعد الثورة الخمينية تغيرت الديناميكيات العسكرية بشكل أساسي بعد أن شكك القادة الجدد في ولاء القوات النظامية المتمخضة عن بقايا الجيش الإمبراطوري، حيث كانت هناك دعوات كثيرة لحل الجيش كان مصدرها في الغالب رجال الدين المتشددون والشيوعيين، خصوصاً أن 60% من المنتسبين في الجيش الإمبراطوري البري فروا³². لكنّه في النهاية استطاع الصمود والاستمرار وفي نفس الوقت بقي دائماً مهماً، يعود السبب في هذا لأسباب تاريخية تتعلق بتاريخ هذه المؤسسة وتوجهاتها، حيث كان عيب القوات المسلحة النظامية في إيران أنّها ولفترة طويلة من تاريخ إيران كانت أنموذجاً للمنظمة التي لا تملك كياناً مؤسساتياً بالمعنى الصحيح للكلمة، فقد كانت خلال عهد الشاه محمد رضا بهلوي كياناً تابعاً له أكثر منها كياناً مستقلاً ذاتياً يكن الولاء للوطن بدل الأشخاص³³. أين قام الشاه بإغداق كبار الضباط في الجيش بالأموال بغرض ضمان ولاءهم، وفي نفس الوقت حظر الاتصال الشخصي بينهم بهدف منعهم من التآمر عليه، بيد أن هذه الخطوة الأخيرة قلبت السحر على الساحر كما يقال، ذلك أن ضعف الاتصال بين قادة الجيش وعلى النقيض مما كان يرجوا الشاه من هذه الخطوة ساهم في عجز هؤلاء الضباط على التعاون والتنسيق من أجل إنقاذ عرش الطاووس من السقوط.

كما يشير تاريخ إيران الحديث — قبل العهد بهلوي — أن المؤسسة العسكرية والأمنية (جيش، شرطة) كان يعترها الكثير من الضعف والفساد إلى درجة فقد فيها الجيش قدرته التنظيمية وقدرته على حماية الدولة والعرش القاجاري³⁴، والأدهى والأمر أنّه أصبح يخضع للقوى الأجنبية المختلفة (السويد، بريطانيا، روسيا)، وقد شكّلت الاتفاقية البريطانية- الروسية (Anglo-Russian Entente)، سنة 1907 ذروة النفوذ الأجنبي في بلاد فارس في تلك الفترة، أين تم تقسيم بلاد فارس إلى منطقتين للنفوذ البريطاني والروسي. حالة الضعف هذه أتاحت الفرصة للجنرالات للقيام بعملية انقلابية — بدعم بريطاني — ضد العرش القاجاري سنة 1921.

بعد تنازل رضا شاه عن العرش لابنه محمد رضا بهلوي أثناء الحرب العالمية الثانية (1941)، فإنّ هذا الأخير لن يخرج عن طريقة والده في الاعتماد الكلي على الجيش من أجل دعم حكمه واستمراره، ففي الخمسينيات كان الجيش المنقذ له بعد حركة انقلابية نفذها ضد حكومة محمد مصدق — بدعم أمريكي-بريطاني هذه المرة — مكنته من اعتلاء عرش الطاووس سنة 1954، وكنوع من رد الجميل نصب الشاه الجنرال فضل الله زاهدي رئيساً جديداً للوزراء مكان مصدق. وزاد الشاه في نفس الوقت من الاعتماد على الجيش في أحكام قبضته على العرش، حيث ازداد حجم القوات المسلحة بنسبة 11% ما بين سنتي 1972 و1976، أي من 191 ألف إلى 300 ألف جندي، صاحبها ارتفاع في الميزانية المخصصة للجيش، فبعدما كانت حوالي 26% من الميزانية العامة للدولة سنة 1964 ارتفعت إلى أكثر من 30% من الميزانية العامة للدولة عام 1972³⁵. وبهذا، تمكن محمد رضا من مواصلة عمل والده في تحديث القوات المسلحة، وساعده في هذا المسعى استفادته من المعونة الأمريكية وعائدات

التَّفُّط المتزايدة، حيث أصبح إيران في عهده أكبر وأحسن قوة عسكرية من حيث التجهيز في الخليج العربي - الفارسي خولته أن يلعب دور الشرطي في المنطقة ويؤكد تفوقه العسكري على جيرانه. ما يهمننا في هذا السياق أن الرابطة الوثيقة التي أقامها الشاه محمد رضا بهلوي وأسرته المالكة مع الجيش كانت نتيجتها جعل الغضب الثوري موجهاً ضد الجيش وجهاز السافاك (SAVAK) بنفس القدر الموجه ضد الشاه وسياساته، ذلك أن الجيش بقي وفياً للشاه إلى آخر لحظة. هذا الموقف الداعم للحكم الإمبراطوري كانت له ردة فعل قوية بعد انتصار الثورة، أين وقعت عمليات تطهير واسعة وعنفية داخل الجيش ضد العناصر الموالية للشاه، وكان من المحتمل جداً أن يتم حله لاسيما بعد محاولة الانقلاب الفاشلة التي حاول بعض الضباط في الجيش القيام بها سنة 1980. حيث جرت هذه المحاولة المعروفة بعملية **نوجة (Nojeh)** برعاية أمريكية، عراقية وأردنية، وقد لعب فيها آخر رئيس للوزراء في عهد الشاه **شاپور بختيار** دور المنسق والمنظم لهذه العملية، لكنّها أبطت وجرى تصفية عدد كبير من أفراد الجيش النظامي على إثرها، كما تم اغتيال بختيار فيما بعد بمنفاه في فرنسا سنة 1991 من قبل حرس الثورة الإيراني.

والحقيقة، أنّه لولا المشاكل التي واجهها النظام الجديد بدءاً بالاضطرابات العرقية الداخلية بعد سقوط نظام الشاه، والتي يعتبر التمرد الكردي الأهم والأخطر من ضمنها، حيث اندلع هذا التمرد الانفصالي في مارس عام 1979، بعد نحو شهرين من انتهاء الثورة الإيرانية، وقد سبقه تمردين في عهد الشاه سنة 1946 و 1967. تلاه الحرب مع العراق وعدم جاهزية العناصر الثورية لمواجهة هذا النوع من التمردات والحروب لكان الجيش النظامي في خبر كان، إذ أن الظروف الطارئة التي مست النظام الجديد فرضت على الخميني أن يتخذ قراراً بالاحتفاظ به ضمن إطار الجمهورية الإسلامية في أبريل 1979. وعلى هذا الأساس واللحظة التاريخية نجح الجيش النظامي من التصفية واستطاع البقاء ضمن إطار النظام الجديد وكأحد عناصر القوات المسلحة بمعية الحرس الثوري بنص الدستور (المادة 43). حيث يتربع المرشد — باعتباره القائد العام للقوات المسلحة — على رأس مؤسسة الجيش، وإليه يعود تعيين قادته. أمّا عن مهامه، فهي تقريباً نفس المهام المخولة دستورياً للحرس الثوري، حيث أن المهمة الأساسية له تتمحور في الدفاع عن استقلال البلاد ووحدة أراضيها، وعن نظام الجمهورية الإسلامية فيها. كما يمكن للحكومة زمن السلم أن تستفيد من أفرادها وتجهيزاته الفنية في أعمال الإغاثة والتعليم والإنتاج، وجهاد البناء حسب المادة (147) من الدستور الإيراني.

ويتكون الجيش النظامي من أربعة (04) فروع أساسية، هي: القوة البرية، القوة البحرية، القوات الجوية، مقر خاتم الأنبياء للدفاع الجوي. وقد تداول على قيادته منذ تأسيس الجمهورية عشرة (10) قادة، هم: الفريق محمد ولي قرني، اللواء ناصر فريد، اللواء محمد شاكر، اللواء هادي شادمهر، اللواء ولي الله فلاحي، اللواء قاسم

علي ظهيرنژاد، الجنرال إسماعيل سهرابي، اللواء علي شهبازي، اللواء محمد سليمي، واللواء عطاء الله صالح.

كما حاول نظام الملالي دمج الجيش النظامي الموروث عن الشاه بتجريده من طابعه العلماني حيث جرت محاولات لأسلمته وتحويله إلى جيش عقائدي، وجاءت بعض المواد من الدستور لتؤكد هذا التصور والنمط العقائدي على جميع القوات العسكرية، فنجد المادة (144) تقول: "يجب أن يكون جيش جمهورية إيران الإسلامية جيشاً إسلامياً، أي جيشاً ملتزماً بالعقيدة الإسلامية وبالشعب، وأن يضم أفراداً يؤمنون بأهداف الثورة الإسلامية ويعملون بإخلاص من أجل تحقيقها". وقد جاءت هذه المادة لمأسسة عملية التطهير الفكري لأفراد الجيش النظامي بعدما تم الانتهاء من التطهير العضوي، واعتمد النظام لأجل هذه الغاية مجموعة من آليات، منها: إنشاء فروع للتوجيه العقائدي داخل الجيش، وإنشاء نواد إسلامية متعددة الأنشطة، وإيفاد العلماء لإلقاء الدروس الدينية³⁶.

كما أكد الدستور (المادة 145، المادة 150) التمييز بين الجيش والحرس الثوري في نقطتين، أولها: دسترة ديمومة الحرس الثوري على حساب القوات العسكرية الأخرى، وثانيها: منع انتساب أي فرد أجنبي إلى الجيش وقوى الأمن الداخلي، بينما لم يحظر ذلك على قوات الحرس الثوري. ورغم هذه المفاضلة الواضحة بين الجيش النظامي والحرس الثوري استطاع الجيش النظامي أن يفرض نفسه كأمر واقع داخل النظام وتخلص تدريجياً من تلك النظرة المريبة حوله، خصوصاً، بعدما أثبت كفاءة قتالية واحترافية في محاربة العدو العراقي، زد على هذا الدور الكبير الذي قام به رفسنجاني بهدف دمج ضمن مؤسسات الدولة، وكذا استعماله ضد قادة الحرس الثوري المتغوليين. وإن كان الواقع ما يزال يقول إنَّ الحرس الثوري والباسيج يشكل القوة الضاربة للنظام وسيف النظام الذي يضرب به وحاميه من أعدائه في الداخل والخارج.

خاتمة:

في نهاية هذه الورقة وبعد هذا العرض لفرعي القوات المسلحة الإيرانية من حيث خصائصها وظروف نشأتها وتطورها، تتضح لنا الأفضلية التي يتمتع بها الحرس الثوري على حساب الجيش النظامي؛ أفضلية لها عدة أبعاد ومستويات وأيضاً مبررات، وتتضح هذه المفاضلة من حيث موقع ومكانة الحرس والجيش ضمن بُنية النظام السياسي، ومن حيث الميزانية والتسليح، إذ تشكّل ميزانية الجيش النظامي ثلث تلك المخصص للحرس الثوري رغم الفرق في التعداد. إضافة إلى الأدوار المناطة بهما، وكذا المناطة بقادتهما.

إنَّ هذه المميّزات التي تحيط بالحرس الثوري أتاحت له شرعية ثورية وسياسية قلما نجدها في العالم، إذ من النادر أن تحافظ القوات الثورية على اشعاعها وتأثيرها بعد مرحلة الثورة. أمّا، الجيش النظامي الإيراني فرغم

تفوقه العددي إلا أنه بقي يمارس مهام كلاسيكية وتقليدية بدون أن يكون له دورٌ أو مكانة جوهرية في هيكله نظام المَلّالي، دليل ذلك أن القوات العسكرية النظامية لم تشارك في أيّة حرب أو مواجهة عسكرية منذ نهاية الحرب مع العراق عام 1988، في حين نجد الحرس يتدخل في كافة الصراعات الإقليمية التي تخوضها إيران، كما يعد أحد الأدوات الفاعلة في تجسيد الاستراتيجية الإيرانية. وعلى هذا، نجد الكثير من قادة الحرس يدلون بتصريحات إعلامية تنافس كبار المسؤولين السياسيين الإيرانيين ما يعني أن الحرس أصبح لاعباً أساسياً داخل إيران وفي جميع أنحاء المنطقة.

بينما الجيش النظامي من الناحية النظرية والواقعية لا يزال على الهامش. ويبقى في المقام الأول أداة دفاعية لجمهورية إيران الإسلامية ولا يسعى إلى لعب دور سياسي في تناقض حاد مع وضع الحرس الثوري الإيراني، حيث لا يملك سوى القليل من التأثير في مراكز السلطة السياسية، كما لا نجد أثر لُنخبته في الحياة السياسية أو الاقتصادية، بيد أن وجوده يعد أكثر من ضروري في ظل بقاء الحرس الثوري يتمتع باستقلالية كبيرة وتحت سيطرة مباشرة من عناصر من غير المَلّالي، حيث يمكن اعتبار الجيش يعمل كقوة موازية للحرس الثوري ومنافسه له. ويعود هذا التنافس جزئياً إلى تاريخ الصراعات بين الجيش والحرس الثوري، كما يرتبط أيضاً بتداخل المهام والمسؤوليات بين المنظمين العسكريين، ناهيك عن الاختلافات العقائدية. بيد أن العامل الأكبر في بقاء هذه المنافسة يكمن في الرغبة الواضحة للقيادة السياسية في الحفاظ على حالة المنافسة مستديمة كنوع من توازن القوى.

وأخيراً، يمكننا القول إنّ تفسير العلاقة القائمة بين النظام السياسي والمؤسسة العسكرية بفرعيها في إيران نجدها في عدة عوامل، منها تلك المرتبطة بطبيعة النظام السياسي وزعيمه التاريخي، وأخرى مرتبطة بال لحظة التاريخية (événement fondateur) التي عاشها جيل الثورة الإسلامية وقادة النظام، كما تساهم السوسيولوجية العسكرية لكلا القوتين وكذا تاريخ نشأتهما وتطورهما في تفسير جزء مهم هذه العلاقة المركبة والمتشابكة.

الهوامش:

1. أحمد عبد ربه، "العلاقات المدنية العسكرية وإشكالية التحول الديمقراطي"، ضمن: مجموعة باحثين، **الجيش والتحول الديمقراطي في إفريقيا**، تحرير: حمدي عبد الرحمن، (لدوحة: منتدى العلاقات العربية الدولية، 2015)، ص 21.

2. Anthony H. Cordesman, Khalid R. Al-Rodhan, **the Gulf Military Forces in an Era of Asymmetric War Iran**, Center for Strategic and International Studies, Washington, DC, 2006. Pp 5-7.

3. Anthony H. Cordesman, " The Conventional Military ", **Iran prime**, accessed on 25/03/2018, at: <<http://bit.ly/2NLej9H>>
4. "مقارنة القدرات العسكرية بين إيران والسعودية"، مركز أوراسيا للدراسات، 11 نوفمبر 2017، شوهده في 25 سبتمبر 2017، في: <<http://bit.ly/2L4hpr3>>
5. نبيل العتوم، **الجيش الإلكتروني الإيراني**، (عمان: دار عمار للنشر والتوزيع، 2015)، ص 17.
6. رائد الخمار، "الأرشيف البريطاني: تحالف الملاي والطلبة وتجار البازار يسقط الشاه"، **القبس الكويتية**، 06 يناير 2010، شوهده في 12 سبتمبر 2017، في: <<http://bit.ly/2La5k3r>>
7. كينيث كاتزمان، **الحرس الثوري الإيراني... نشأته وتكوينه ودوره**، ط 3، دراسات مترجمة 3 (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث، 1998)، ص 9.
8. نيفين عبد المنعم مسعد، **صُنع القرار في إيران والعلاقات العربية-الإيرانية**، ط 2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)، ص ص 135-136.
9. نزار عبد القادر، "السياسة الخارجية الأمنية الإيرانية"، مجلة الدفاع الوطني، العدد 58 (تشرين الأول 2006)، شوهده في 25 ديسمبر 2017، في: <<http://bit.ly/2up9Lhm>>
10. "تعرف على الحرس الثوري الإيراني"، **الجزيرة**، 14 أكتوبر 2017، شوهده في 17 مارس 2018، في: <<http://bit.ly/2uBe0FU>>
11. أروندي إبراهيميان، **تاريخ إيران الحديثة**، ترجمة مجدي صبحي، سلسلة عالم المعرفة، العدد 409 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2014)، ص 237.
12. هاني نسيرة، "الحرس الثوري الإيراني.. بين القوة والضعف"، **معهد العربية للدراسات**، 06 نوفمبر 2012، شوهده في 30 يونيو 2016، في: <<http://bit.ly/2zB0zvvr>>
13. كينيث كاتزمان، **الحرس الثوري الإيراني... نشأته وتكوينه ودوره**، المرجع السابق، ص ص 21-24.
14. **المرجع نفسه**، ص 25.
15. **المرجع نفسه**، ص 81.
16. نيفين عبد المنعم مسعد، **المرجع السابق**، ص ص 133.
17. Anthony Cordesman, Martin Kleiber, **Iran's Military Forces and Warfighting Capabilities/The Threat in the Northern Gulf**, Center for Strategic and International Studies, Washington, D.C., 2007, pp 78-79.

18. جمال عبيدي، "مراكز القرار في إيران"، حركة النضال العربي لتحرير الاحواز، 08 أكتوبر 2013، شوهد في 15 يونيو 2015، في: <<http://bit.ly/2L17Fi9>>
19. كينيث كاتزمان، "إيران: الأدوار الاقتصادية والسياسية لمجموعات البنياد"، شوهد في 13 يونيو 2014، في: <<http://bit.ly/2Ng9q7J>>
20. جمال عبيدي، المرجع السابق.
21. حسن أحمد العمري، "القرار السياسي في إيران بين الثورة والدولة"، (ملفات)، مركز الجزيرة للدراسات، 16 أبريل 2013، شوهد في 22 يوليو 2015، في: <<http://bit.ly/2zB5b4G>>
22. جمال عبيدي، المرجع السابق.
23. Waqas Amir, "Israeli Think Tank Acknowledges Iran as Major Cyber Power, Iran Claims its 4th Biggest Cyber Army in World", **Hack Read**, 18/10/2013, accessed on 02/12/2017, at: <<http://bit.ly/2uuHUM0>>
24. Ali Alfoneh, "Eternal rivals? The Artesh and the IRGC", **American Enterprise Institute**, 28/11/2011, accessed on 27/02/2018, at: <<http://bit.ly/2L9Ekka>>
25. شاهران تشوبين، طموحات إيران النووية، ترجمة: بسام شيحا (بيروت: الدار العربية للعلوم-ناشرون، 2007)، ص 89.
26. مهدي خلجي، "عسكرة السلطة القضائية في إيران"، معهد واشنطن، 13 أغسطس 2009، شوهد في 14 أكتوبر 2017، في: <<http://bit.ly/2meaUDK>>
27. هدى النعيمي، "الحرس الثوري ... ذراع إيران الخارجي"، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 09 يونيو 2014، شوهد في 02 يوليو 2016، في: <<http://bit.ly/2ujJd0I>>
28. راي تقية، إيران الخفية، ترجمة: ايهم الصباغ (الرياض: دار العبيكان، 2010)، ص 49.
29. مهدي خلجي، "روحاني إحكام السيطرة كيف يتخذ خامنئي القرارات"، معهد واشنطن، أبريل 2014، شوهد في 12 مارس 2016، في: <<http://bit.ly/2zGc5pb>>
30. أمير طاهري، "روحاني وترمب: معاً في مواجهة {الحرس الثوري}؟"، الشرق الأوسط، رقم العدد [14101]، 07 يونيو 2017، شوهد في 18 يونيو 2017، في: <<http://bit.ly/2NfGH2O>>
31. Kenneth Katzman, "The Politics of Iran's Regular Army", **Congressional Research Service**, 15 /11/2011, accessed on 13/10/2017, at: <<http://bit.ly/2NlyHHL>>

-
32. ظافر محمد العجمي، أمن الخليج العربي: تطوّره وإشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية، سلسلة أطروحات الدكتوراه 56 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص 537.
33. كينيث كاتزمان، الحرس الثوري الإيراني... نشأته وتكوينه ودوره، المرجع السابق، ص 40.
34. آمال السبكي، تاريخ إيران السياسي بين ثورتين 1906-1979، سلسلة عالم المعرفة: 250 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1999)، ص 41.
35. كينيث كاتزمان، الحرس الثوري الإيراني... نشأته وتكوينه ودوره، المرجع السابق، ص 42.
36. نيفين عبد المنعم مسعد، المرجع السابق، ص 13-132.